الأموال الإسلامية المهاجرة
أسباب الهجرة.. كيف العودة؟

د. عمرو راشد
باحث اقتصادي بمركز الأهرام - القاهرة

تعيش الأمة الإسلامية فى الوقت الراهن واحدًا من أسوأ عصورها، وتواجه تحديات عظيمة من فقر وبطالة ونزاعات وتبعية، وما زال أمام هذه الدول الكثير لكى تحققه، فهى فى موقع متدنٍ فى سلم التنمية والاقتصاد.

ومن أهم أسباب ضعف العالم العربى والإسلامى أن تستثمر أموال العرب والمسلمين فى دول خارجية، مما ينعش الأسواق والشركات الأمريكية والأوروبية على حساب الأسواق العربية والإسلامية، ويجعل نشاطها محدودًا.

هذا وقد ضربت الأمة العربية والإسلامية الرقم القياسى فى استثمار أموالها خارج حدودها، فى الوقت الذى يلاحظ فيه المحللون والمراقبون الاقتصاديون زيادة معدلات البطالة فى الدول العربية والإسلامية.

واقع الفقر في العالم الإسلامي

فـي بداية هذا البحث من الجدير بالذكر إيضاح نقطة مهمة، ألا وهى واقع المسلمين المر الذى يعيشه ملايين من المسلمين فى كافة البلدان، خاصة مشكلة الفقر، فإذا كان من الطبيعى أن يكون أكثر من ثلاثة مليارات من سكان المعمورة من الفقراء - أى ما يعادل أكثر من 50% من سكان العالم؛ لأننا نعيش فى ظل عالم جشع تسيطر المادة عليه بشكل مخيف، يريد الأغنياء أن يسيطروا على كل ما تقع عليه أيديهم، فليس من الطبيعى أبدًا أن تصنف معظم الدول الإسلامية فى عداد الدول الأكثر فقرًا في العالم، فالدول الإسلامية عامة والعربية، خاصة تمتلك من الإمكانات الاقتصادية الكثير - من بترول خام وغاز طبيعى ومعادن... إلخ، مما يؤهلها لأن تعيش حياة كريمة لا يعانى فيها فرد من الحاجة والعوز، ولا يعيش أحد فيها تحت خط الفقر،

وذلك فى ظل القيم الإسلامية الدافعة إلى العمل والإنتاج، والصور العديدة للتكافل الاجتماعى بين المسلمين.

والواقع يؤكد أن مشكلة الفقر فى الدول العربية والإسلامية تتفاقم يومًا بعد يوم، ففى أحد تقارير منظمة العمل الدولية الصادرة عام 2004م أكد على أن نحو 3 مليارات شخص يعيشون فى فقر، إذ يقل دخلهم عن دولارين يوميًا، من بينهم حوالى مليار شخص يعيشون على أقل من دولار يوميًا، وعلى الرغم من المؤتمرات التى تعقدها منظمة العمل الدولية إلى أن المشكلة تنتقل من سيئ إلى أسوأ، ويزداد عدد الفقراء يومًا بعد يوم، كما أن تكدس الثروات لدى البعض هو من أهم الأسباب المباشرة التى تؤدى إلى هذا الخلل الاقتصادى والاجتماعى فى العالم، وهذا يحرم الشعوب الفقيرة من العمل على حل مشكلاتها.

أما عن الدول العربية والإسلامية؛ فيؤكد التقريران أكثر من 60% من عدد سكان الدول الإسلامية، أى أكثر من 700 مليون مسلم فى قوائم الفقراء، كما أن 52% من سكان الدول العربية البالغ 300 مليون نسمة يعانون من مشكلة الفقر، من بينهم 30% يعيشون تحت خط الفقر.

والغريب والمحزن في الوقت ذاته أن مشكلة الفقراء فى الدول العربية والإسلامية تزداد حدة يومًا بعد يوم، وذلك على الرغم من الجهود التى تبذل من قبل الحكومات، والهيئات والمنظمات العربية والإسلامية والدولية المعنية بمواجهة المشكلة، مما يعنى فشل كل الجهود المطروحة وضرورة البحث عن حلول جديدة.

أما عن مشكلة البطالة، فالأرقام الرسمية تشير إلى أن معدلات البطالة فى العالم فى تزايد مستمر، وأن عدد العاطلين عن العمل تزيد عن 200 مليون عاطل، منهم 18 مليون عربى عاطلون لا يجدون عملاً، وذلك وفقًا لتقارير منظمة العمل العربية، أى أن معدل البطالة فى العالم العربى بلغ أكثر من 17% من عدد السكان.

كما نجد أن معظم الدول العربية والإسلامية تعانى من انخفاض مستوى نصيب الفرد من الناتج المحلى الإجمالى باستثناء بعض الدول المصدرة للنفط، أما بقية الدول الإسلامية؛ فإن نصيب الفرد من الناتج المحلى الإجمالى يقل عن ألف دولار سنويًا،

ولا يتعدى معدل النمو الاقتصادى المجمع للدول الإسلامية 1.5% فى حقبة التسعينيات، ولا يخفى ما يعكسه ذلك من سوء توزيع الدخل القومى فى العالم الإسلامى، ومن تعميق لمشكلة الفقر وتهميش الفقراء اقتصاديًا واجتماعيًا مما يتطلب تدخلاً سريعًا من السلطات الاقتصادية والتخطيطية لتصحيح الأوضاع فى بلادنا العربية والإسلامية.

والجدول التالي يوضح نسبة من يعيشون تحت خط الفقر فى بعض الدول.

الدولة	نسبة من يعيشون تحت خط الفقر
موريتانيا	%57
اليمن	%27
مصر والجزائر	%23
المغرب	%19
الأردن	%12
تونس	% 6
دول الخليج الستة	أقل من 1%

الأموال المهاجرة

بداية لابد من التنويه على أن معظم الأموال الإسلامية المهاجرة إلى دول العالم الغربى معظمها أموال عربية، خاصة من دول الخليج العربى، ولذلك فإن حديثنا عن رؤوس الأموال المهاجرة سوف يقتصر عن الأموال العربية، كما أن البيانات المتوافرة لدينا معظمها عن هذه الدول بالذات.

ففي المنتدى الاقتصادي الدولي الذي عقد في العاصمة الأردنية «عمان»، كشف النقاب عن ضعف الاستثمارات المالية فى الدول العربية، وذلك على الرغم من ضخامة رؤوس الأموال العربية المهاجرة، والتى يقدرها صندوق النقد العربى بنحو 2.4 تريليون دولار، كما أنه من جانب آخر لم يزد التدفق الاستثمارى الأجنبى للدول العربية على 9 مليارات دولار، أى ما يمثل 1% من إجمالى الاستثمارات الدولية فى

الخارج، وهذا بلا شك واقع مؤلم، خصوصًا إذا علمنا أن الوطن العربى يحتاج فقط إلى نحو 25% من رؤوس الأموال المهاجرة هذه، للخروج من كل الأزمات الاقتصادية التى يعانى منها، كما أن هذه الأموال تكفى كل دول العالم الإسلامى إذا ما تم استثمارها فى هذه الدول للخروج من كافة المشكلات الاقتصادية التى ألمت بهذه الدول.

دوافع هجرة هذه الأموال

هناك عدة دوافع أدت إلى هجرة الأموال الإسلامية منها دوافع جاذبة من الدول التى تم استثمار هذه الأموال بها، ونحن لا يعنينا الآن الحديث عن هذه العوامل، وهناك عوامل طاردة من الأسواق الاستثمارية فى الدول الإسلامية، وهى التى سوف نتحدث عنها.

العوامل الطاردة

يرى بعض الباحثين الاقتصاديين أن أسباب هجرة رؤوس الأموال العربية كان بعضها لأسباب قسرية مرت بها المنطقة العربية، فالأموال المهاجرة بدأت فى فترة السبعينيات، وتنامت فى حقبة الثمانينيات من القرن الماضى، ومن أهم هذه الأسباب:

1 - زيادة الإنتاج من النفط الخام فى دول الخليج، وزيادة ثروات رجال الأعمال وأفراد العائلات الملكية الحاكمة، وبحثهم عن فرص استثمار لأموالهم فى الخارج.

2 - أدى الارتفاع الكبير فى أسعار النفط فى ثمانينيات القرن الماضى إلى تكوين فوائض مالية ضخمة لدى حكومات دول الخليج، وكذلك بعض الأفراد، واستثمار هذه الفوائض فى الخارج.

3 - هناك ضعف عام فى البنية الاقتصادية فى بلدان العالم الإسلامى عامة ودول النفط الغنية خاصة، وصاحب ذلك فشل حكومات هذه البلدان فى توفير البيئة الاقتصادية المناسبة لاستثمار تلك الأموال، بل عدم وجود فرص استثمارية مجدية للاستثمار فى هذه الدول، والتى تعتمد على النفط والغاز، فهى مجالات استثمارية مغلقة على الحكومات.

4 - عدم الاستقرار السياسى فى كثير من البلدان العربية والإسلامية.

5 - عدم وجود أسواق مالية كبيرة، حيث لا تتجاوز القيمة السوقية لإجمالى أسواق الأسهم فى جميع دول الخليج 140 مليار دولار.

6 - تعقيدات الجهاز الحكومى من روتين وبيروقراطية وفساد خانق، وتغلغل الفساد وخراب ذمم الكثير من الموظفين الحكوميين المكلفين بتنفيذ برامج الإصلاح، وخاصة بين القائمين على الأمور الاقتصادية العامة، والمسائل التي تتعلق بإعطاء تراخيص أو ممارسة نشاط اقتصادى معين.

7 - يوجد العديد من دول العالم الإسلامى، خاصة دول الخليج تقوم الحكومات بها باستثمار جزء كبير من أموالها من عوائد النفط فى أسواق المال الأمريكية والغربية، الأمر الذى يشجع مواطنيها على السير في نفس الاتجاه والاستثمار فى الخارج.

8 - إن العوائد التى تحصل عليها الأموال المستثمرة فى الخارج لا تزال مغرية جدًا، خاصة إذا قورنت بالعائد على الاستثمار فى الدول العربية.

9 - افتقار الشفافية: فقد غلب على الأنظمة الحاكمة فى العالم العربى والإسلامى تقديم أهل الثقة على أهل الخبرة فى تولى الأمور الخاصة بمجال الاقتصاد، الأمر الذى أدى إلى وجود مؤسسات اقتصادية هشة وضعيفة، مما ساعد على هجرة الكفاءات الوطنية إلى الخارج وقتل روح الابتكار والإبداع بين من ارتضوا البقاء فى هذه المؤسسات.

والشفافية هي توفير المعلومة المالية للمستثمر حتى يستطيع أن يبنى قراره عليها، والمستثمرون يشعرون بحاجتهم إلى الشفافية ووضوح الرؤية لدى الحكومات، خاصة فيما يتعلق بالسياسات الاجتماعية والاقتصادية وقوانين العمل، ويتمثل وضوح الرؤية فى أن تحدد الحكومات أهدافها، وتعيد ترتيب أولوياتها بالنسبة للمشروعات التى تريد تشجيعها لتنمية خطط التنمية لديها، وأن تتسم قراراتها بدقة الصياغة والوضوح لكى يسهل تنفيذها.

ومشكلة الشفافية وتوفير بيانات صحيحة للمستثمرين لا تعانى منها كافة الدول العربية بنفس الدرجة، لكنها تزداد أحيانًا فى بعض البلدان، وتقل فى البعض الآخر، غير أن العملية الاستثمارية فى جملتها تعانى من هذه المشاكل.

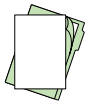

10 - السياسات النقدية: من المعلوم أن السياسات النقدية فى العديد من الدول العربية والإسلامية تحتاج إلى إعادة نظر، خاصة فيما يتعلق بارتفاع أسعار الفائدة، والتى تتسبب فى الآتى:

- ارتفاع تكلفة التشغيل.

- الحد من التوسعات المستقبلية.

- تحول الاستثمارات المباشرة إلى استثمارات غير مباشرة.

- تحول الاستثمارات غير المباشرة إلى استثمارات قصيرة الأجل، مما يرفع من المخاطر، وبالنسبة للاقتصاد القومى إذا اعتمد عليها كلية، كما كان الحال فى دول جنوب شرق آسيا إبان الأزمة المالية التى ضربت اقتصادها عام 1997م.

11 - عدم الاستقرار التشريعى: فالعالم العربى الإسلامى يعانى فى معظمه من حالة من التخبط فى التشريعات القانونية، وعدم ثبات القوانين التى تحكم العملية الاستثمارية، مما يجعل رأس المال غير آمن، فيضطر إلى البحث عن الأمان والاستقرار التشريعى فى بيئة أخرى.

كما تفتقر معظم الدول الإسلامية إلى البنية التحتية اللازمة للاستثمار، من كهرباء ووسائل نقل واتصال... إلخ.

معوقات الاستثمار في العالم الإسلامي.

عرضت عدة مؤسسات ودراسات بحثية طوال العقود الماضية المعوقات التى تعترض طريق الاستثمار فى بلدان العالم العربى والإسلامى، كما أن المؤسسة العربية لضمان الاستثمار تصدر تقريرًا يرصد المصاعب التى تواجه المستثمرين فى الدول العربية، والتى تتمثل فى الآتى:

1 - المعوقات الجمركية:

فهناك العديد من الإجراءات الإدارية التى تحد من حرية نقل أرباح المستثمر وتطالبه بتدويرها واستثمارها داخل البلد، مما يعد عائقًا أمام رؤوس الأموال فى حرية التداول.

2 - المعوقات البيروقراطية:

والتى تتمثل فى تفشى الفساد والرشوة، وذلك فى معظم المستويات الإدارية، ويواجه المستثمر فى هذه العقبات طول مراحل تأسيس المشروع من لحظة التقدم بطلب الاستثمار حتى الحصول على الموافقة الرسمية، فالمستثمر مطالب بالحصول على موافقة عشرات الجهات والأجهزة الحكومية.

هذا بالإضافة إلى البيروقراطية والروتين الخانق، والذى يعانيه المستثمر، والذى يتطلب منه التعامل مع عشرات الجهات واستخراج عشرات التصاريح منذ أن يتقدم بطلب الاستثمار حتى الحصول على الموافقة النهائية، وفى كل خطوة من الخطوات عليه أن يدفع رشاوى، وإلا تعطلت أعماله. فمثلاً إذا منحت إحدى الدول إعفاءً ضريبيًا مدته 5 سنوات على المشروعات الاستثمارية فى منطقة ما، فإن المستثمر يقضى من هذه المدة ثلاث سنوات على الأقل لاستخراج التصاريح والأذونات المطلوبة.

3 - المعوقات التشريعية والقضائية:

وتتمثل هذه المعوقات فى القوانين والتشريعات التى تضع العديد من القيود على حركة تنقل المال خروجًا ودخولاً، فمن الدول من تحد فى حرية نقل أرباح المستثمر، وتطالبه بتدويرها داخل البلد الذى يستثمر فيه، وهناك من الدول من تضع قيودًا على رغبة المستثمر فى حال تصفية المشروع والخروج من البلد.

كما أن معظم الأجهزة القضائية العربية تعانى من بطء شديد فى إجراءات التقاضى، حتى أن بعض الدعاوى القضائية قد يستمر تداولها لأكثر من 10 سنوات.

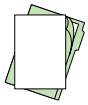

ورأس المال يحتاج لأحكام سريعة، ويحتاج أيضًا إلى أحكام تتمتع بالمصداقية والاستقلالية، والأهم من هذا كله أن يوجد جهاز تنفيذى قادر على إجبار الجميع على احترام تلك الأحكام ووضعها محل التنفيذ.

كل هذه العوامل تمثل معوقات للمستثمرين جميعًا حتى من يريدون فعلاً بإخلاص خدمة أوطانهم.

لماذا تعود الأموال المهاجرة؟

إن عوائد الاستثمار للأموال العربية والإسلامية فى الأسواق المالية والأمريكية لم تعد مجزية بالشكل التى كانت عليه سابقًا، فقد أصبحت خاضعة للهزات السياسية، إضافة إلى الأزمات الاقتصادية، فالسلطات الأمريكية مثلاً لم تزد فى تجميد الأصول الإيرانية فى الولايات المتحدة، وذلك فى أعقاب قيام الثورة الإسلامية فى نهاية سبعينيات القرن الماضى، وتكرر الأمر كذلك فى الثمانينيات مع الأصول الليبية.

وظلت الكتلة الرئيسة من الأموال المهاجرة والمتعلقة بدول الخليج فى مأمن عن تلك الإجراءات التى اتخذتها الحكومة الأمريكية، حتى وقعت الطامة الكبرى فى 11 من سبتمبر 2001م، والتى فتحت الباب أمام التفكير فى عودة الأموال المهاجرة، خاصة فى أعقاب التضييق على الاستثمارات الإسلامية فى الدول الغربية والمخاوف من تجميد الأرصدة بدعوى مساندة أصحابها للإرهاب.

وقد أصدرت الحكومة الأمريكية قائمة تضم أكثر من 150 شخصًا ومؤسسة تشك فى علاقتها بتمويل الإرهاب، وطلبت الإدارة الأمريكية من كافة المصارف والبنوك فى العالم تجميد حسابات هؤلاء الأشخاص، وأصبح عامل الأمن أهم من عامل العائد على رأس المال؛ فهناك خوف من قبل المستثمرين العرب والمسلمين فى الخارج، خاصة اتجاه الولايات المتحدة من أن تجمد أرصدتهم بدعوى مساندة الإرهاب، ومن الممكن تلخيص أهم الأسباب لعودة الأموال المهاجرة فى الآتى:

- تباطؤ النمو الاقتصادى العالمى بعد أحداث 11 من سبتمبر، وتشير تقارير بعض الخبراء إلى أن الاستثمارات العربية فى الخارج خسرت نحو 10% من قيمتها، وهو ما يمثل خسارة كبيرة.

- المضايقات المالية الكبيرة الناتجة عن تطبيق قرار الأمم المتحدة رقم (1373) الخاص بمكافحة الإرهاب، والأخطاء التى قد ترتكب فى وضع أسماء أشخاص أو مؤسسات ليس لها أى علاقة بما يسمى بالإرهاب ضمن الأسماء المشتبه بهم والمطلوب تجميد أرصدتها، وقد أصدرت لجنة أمنية أمريكية أوروبية تقريرًا تم نشره فى 4/ 3/ 2002م، أشار إلى وجود حوالى 150 مليار دولار من الأموال العربية فى أوروبا وأمريكا مشتبه فى مشاركتها فى تمويل العمليات الإرهابية.

ضرورة عودة هذه الأموال

إن عودة هذه الأموال المهاجرة إلى مواطنها الأصلية من شأنه أن يقوى اقتصاديات بلدان العالم الإسلامى، والتى تعانى من العديد من المشكلات والاختلالات الهيكلية، والتى منها الفقر والبطالة، والتى أشرنا إليها فى بداية البحث، ومن أهم هذه المشكلات.

1 -المديونية الخارجية:

فقد ارتفعت حجم الديون الخارجية على الدول الإسلامية بشكل يمثل مصدر تهديد للأمن الاقتصادى والاجتماعى، وذلك لسرعة تراكمها على مر الأعوام، ويمكن ملاحظة الآتى فى هذه المشكلة:

- إن مدفوعات الدين تلتهم جزءًا كبيرًا من حصيلة الصادرات، وأحيانًا تزيد عليها.
- أدت الديون الأجنبية إلى امتصاص الاحتياطيات الدولية لهذه الأقطار، مما أربك حركة التنمية.
- معظم الدول الإسلامية استدانت لكى تغطى نفقاتها العسكرية، ولم تستدن من أجل تنمية قطاعات التنمية، سواء الزراعة أو الصناعة أو غيرها.

2 -الفجوة الغذائية:

على الرغم من أهمية قطاع الزراعة فى معظم الدول الإسلامية، إلا أن العجز عن تلبية الطلب المحلى المتزايد على السلع الغذائية جعل معظم الدول الإسلامية تصبح منطقة عجز كبير فى المواد الغذائية، ويتم إنفاق مبالغ كبيرة لاستيراد هذه المواد، الأمر الذى يشكل استنزافًا لاقتصاد الدول الإسلامية، إضافة إلى التبعية الغذائية للدول المتقدمة المصدرة للغذاء.

وقد بلغت الفجوة الغذائية حوالى 20 مليار دولار عام 1998م وفقًا لإحصاءات مجلس الوحدة الاقتصادية العربية، وتتزايد بنسبة 3% فى ضوء تزايد الطلب الاستهلاكى الناجم عن ارتفاع معدل النمو السكاني.

صعوبة عودة الأموال المهاجرة

إن المستثمرين العرب والمسلمين إذا توافرت لديهم النية الصادقة للعودة بأموالهم واستثمارها داخل أوطانهم لن يستطيعوا فعل ذلك بسهولة، فهناك العديد من الصعوبات التي تواجه هؤلاء المستثمرين في سحب أرصدتهم من الولايات المتحدة وأوروبا، فأي مبلغ ولو كان ضئيلاً لا يتجاوز 5 آلاف دولار، وتريد تحويله، فلابد أن تذكر لماذا تريد التحويل، ولمن، وما علاقتك بمن سيتم تحويل الأموال لهم، ولابد من عرضها على هيئة الرقابة على النقد في الولايات المتحدة حتى لو كانت الأموال سوف يتم تحويلها إلى عاصمة أوروبية، وذلك يعنى عدم قدرة أي عربي على تحويل أي جزء من رصيده إلا بعد موافقة هيئة الرقابة على النقد، والأمر ليس سهلاً.

ويرى أحد الخبراء الاقتصاديين أن الجانب الأكبر من الأموال المهاجرة مجمد فى استثمارات عقارية، وهو ما يعتبر عائقًا أساسيًا فى تحويل هذه الأموال؛ لأنها ليست سهلة التسييل، وفى حالة اندفاع المستثمرين العرب نحو التخلص بسرعة من استثماراتهم العقارية سوف يضطرون إلى البيع بأسعار متدنية، مما يسبب لهم خسائر كبيرة.

ويؤكد الخبراء الاقتصاديون أن الأموال المهاجرة إذا فكرت فى العودة فإنها تحتاج إلى أربعة أشياء: «الحرية، الأمن، الثقة، الرواج»، وهى عناصر مرتبطة ببعضها بشكل كبير.

ويرى أحد الخبراء أن عودة هذه الأموال لن تكون سهلة، ولن ترجع بين عشية وضحاها، أو بين يوم وليلة، وذلك لأنها هاجرت على مدار حوالى 3 عقود نتيجة تراكمات فى الثروات منذ السبعينيات، بالتالى يمكن اجتذاب هذه الثروات بالتدريج من خلال تفعيل أسواق المال العربية وإنعاشها وإدراج أوراق مالية أجنبية، والتغلب على الصعوبات التى تعترض طريقها، والمتمثلة فى:

- محدودية قطاعات الاستثمار وانحصارها فى حدود ضيقة.
- عدم الالتزام بالقانون فى الدول العربية، والقلق من بطء عمليات الإصلاح.
- استخدام الأساليب التقليدية فى الدعوة لعودة الاستثمارات، فالدعوات لا تزال نظرية.

وبصفة عامة؛ فإن واقع الاقتصاد فى العالم الإسلامى عمومًا، والعربى بوجه خاص ليس بالمستوى المطلوب لاستيعاب الأموال المهاجرة.

وفى ظل هذا المناخ ابتعد المستثمرون الشرفاء، وتقدم الأفاقون والفاسدون واستولوا على مليارات من البنوك العربية، وفروا بها إلى الخارج.

وبهذا انعكس الوضع، فبدلاً من جذب الأموال المهاجرة فرت الأموال الموجودة فى الداخل، وعلى سبيل المثال وصل حجم الأموال المهربة فى مصر إلى أكثر من 27 مليار جنيه، وذلك على الرغم من الظروف الاقتصادية القاسية التى تمر بها البلاد.

وفى الحديث عن فرص الاستثمار المجدية فى الدول العربية والإسلامية لتكون عامل جذب؛ فإنها تبدو نادرة للغاية، ومن المفارقة أن المجال الاقتصادى الذى كان يمكنه امتصاص جزء كبير من الأموال العربية المهاجرة، وهو الاستثمار فى حقول النفط والغاز محتكر بشكل شبه كامل من جانب الحكومات وشركائها من الشركات العالمية الكبرى.

وسائل عودة الأموال المهاجرة

إن جذب الأموال الإسلامية من الخارج يحتاج إلى العديد من الوسائل، والتى من خلالها يمكن أن تعود بعض هذه الأموال ومنها:

1 - إجراء تعديلات تشريعية جذرية فى القوانين والتشريعات الخاصة بالاستثمار، وإضافة حوافز مشجعة للاستثمار المحلى وتعديل صيغ الاستثمار بما يتناسب مع رغبة العملاء، وبما لا يضر الاقتصادات القومية لكل الدول الإسلامية، وإلغاء معوقات تدفق السلع والاستثمار والأيدى العاملة.

2 - تهيئة المناخ الاستثمارى الجاذب للأموال المهاجرة، ومن ذلك:

- الاستقرار السياسى والأمنى، والذى له أثر كبير فى استقطاب وتشجيع المستثمرين، وتوفير الأمن والطمأنينة على أموالهم وممتلكاتهم.

- التعددية الاقتصادية، بمعنى وجود جميع القطاعات الاقتصادية «عام، خاص، مشترك» جنبًا إلى جنب، واستخدام سلاح الخصخصة للحد من البطالة المقنعة، بشرط أن تكون الخصخصة لمؤسسات، وليس بمفهوم البيع لأشخاص معينين، وتركيز الثروة بيد مجموعة، والاستيلاء على الحق العام للناس.

- توفير الضمانات الكافية للأموال المهاجرة لحثها على العودة.

- تحديث وتطوير البنية التحتية، مثل شبكة اتصالات حديثة، والطاقة الكهربية، إضافة إلى خدمات النقل والمواصلات.

ب - العمل على دعم برامج الإصلاح الاقتصادى، وتطوير قوانين الاستثمار، وإجراء إصلاحات هيكلية فى الاقتصاديات العربية.

4 - إعادة هيكلة النظام المصرفى فى الدول الإسلامية لنقله من نظام مصرفى يقوم على النظام الربوى الخاضع لتقلبات أسعار الفائدة، إلى التمويل وفق الصيغ والأساليب التمويلية التى تنص عليها الشريعة الإسلامية.

5 - الاهتمام بالتجارة الإلكترونية وتوفير سبلها، وتوفير الإطار التشريعى والتنظيمى كضرورة لدعمها، مما يعطى ارتباطًا للمستثمرين فى التعامل مع رؤوس الأموال وحرية التنقل.

6 - دعم الاستثمارات طويلة الأجل لتعمل على استقرار السوق والإنتاج.

7 - تشجيع الاندماجات المالية والمصرفية بما يقود إلى إطلاق عملة إسلامية موحدة تستخدم فى تسوية الصفقات والمعاملات المالية والتجارية والاستثمار على مستوى العالم الإسلامى.

8 - تفعيل الاتفاقيات الاقتصادية الإقليمية والعربية والإسلامية.

9 - ضرورة وجود سوق إسلامية مشتركة من أجل وجود كيان اقتصادى إسلامى موحد تتزايد قدرته على مواجهة التحديات المشتركة فى ظل العولمة وانتشار التكتلات الاقتصادية الإقليمية فى مختلف أنحاء العالم، الأمر الذى يتطلب توجيه موارد مالية أكبر نحو المشروعات المشتركة، وربط البورصات المالية الإسلامية.

10 - ضرورة تدعيم صناديق التنمية العربية، مما يرفع من قدراتها على استيعاب الأموال المهاجرة، وتشجيع المدخرات العربية، بما يحول دون هروبها إلى الخارج، وتقوية دورها فى مجال دعم المشروعات العربية المشتركة فى مختلف المجالات، وذلك لرفع قدرات الدول العربية على استغلال ثرواتها الطبيعية الضخمة، سواء فى مجال النفط والغاز الطبيعى أو الثروات المعدنية والثروة الحيوانية، ومن شأن الاهتمام بتلك المجالات زيادة الإنتاج العربى من السلع الاستهلاكية لمواجهة الاحتياجات المتزايدة للسوق المحلية، بما يحد من حجم الفجوة الغذائية، ومن ثم يقل الاستيراد من الخارج، مما يؤدى إلى تحسين الموازين التجارية وميزان المدفوعات العربية، ومن ثم التحول من دول مستوردة لمختلف أنواع السلع الاستهلاكية والوسطية والرأسمالية إلى دول مصدرة إلى الأسواق الخارجية.

11 - أهمية تخصيص موارد مالية أكبر نحو تنمية الموارد البشرية، وتطوير نظم التدريب، ورفع المهارات البشرية، وضرورة تخصيص استثمارات أكبر فى مجال البحث العلمى والتطوير بما يرفع القدرات العلمية والفنية للعمالة العربية، وذلك لمواكبة الثورة التكنولوجية الحديثة، وتشجيع التجارة الإلكترونية.

وأخيرًا على المسلمين أن يتقوا الله فى أموالهم، وأن يحسنوا استخدامها، سواء فى الاستثمار والاستهلاك.

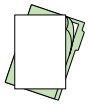

H

1 - مجلة الاقتصاد الإسلامى: العدد 279، أغسطس 2004م.
2 - مجلة الوعى الإسلامى: العدد 454، أغسطس 2003م.
3 - موقع www.writers.alriadh.com
4 - موقع www.arobgate.info
5 - موقع www.islamonline.net/arabic
6 - موقع www.alriabh.com
7 - موقع www.sis.gov.eg
8 - موقع www.aljazeera.net